# مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٧٧**

الثلاثاء ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد أباكان | (تركيا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد دولغوف |
| | أوغندا | السيد موغويا |
| | البرازيل | السيدة فيوتي |
| | البوسنة والهرسك | السيد باربالیتش |
| | الصين | السيد وانغ من |
| | غابون | السيد إيسوزي – نغوندي |
| | فرنسا | السيد بون |
| | لبنان | السيد سلام |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد بارهام |
| | المكسيك | السيد هيلر |
| | النمسا | السيد إبنر |
| | نيجيريا | السيد أمييوفوري |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة أندرسون |
| | اليابان | السيد نيشادا |

## جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/920)

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة في دعم عملية السلام فيها (S/2006/453)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر، فإنني أود اغتنام هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيدة فيتالي تشوركين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس ٢٠١٠. وإنني على ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن عميق التقدير للسفير تشوركين ووفد بلده على الحنكة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

## إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

## رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/920)

## تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها (S/2010/453)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل نيبال يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج ضمن جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له حق التصويت وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد أشاريا (نيبال) مقعدا على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة كارين لاندغرين، ممثلة الأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في نيبال.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك. وأدعو السيدة لاندغرين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا لمشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/453، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة في دعم عملية السلام فيها.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيدة كارين لاندغرين. وأعطي الكلمة الآن للسيدة لاندغرين.

**السيدة لاندغرين** (تكلمت بالإنكليزية): يقدم التقرير الحالي للأمين العام (S/2010/453) صورة غير مشجعة عن حالة عملية السلام في نيبال وعن فشل الأحزاب السياسية في السعي لإحيائها. كما يورد التقرير الخلاف بين الحكومة والمعارضة بشأن استمرار دور بعثة الأمم المتحدة في نيبال في عملية السلام.

عندما قدمت إحاطتي الإعلامية الأخيرة إلى المجلس (انظر S/PV.6308)، كانت نيبال تدخل في اليوم الرابع من الإضراب العام الذي دعا إليه الحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي سعيا لإجبار رئيس الوزراء مادهاف كومار نيبال على الاستقالة. واحتشد أنصار الحزب في كاتماندو وغيرها من المراكز الحضرية، مما أثار مخاوف من المواجهة. وبعد ستة أيام، أوقف الإضراب وانسحب المتظاهرون انسحابا منظما. وبرزت مخاوف وطنية في غضون أسابيع من

قرب انتهاء فترة ولاية مدتها سنتان للجمعية التأسيسية حيث كان ما زال يتعين اكتمال صياغة الدستور الجديد. وكان البلد على حافة مأزق دستوري خطير يكتنفه عدم اليقين. وبعد إجراء مفاوضات مكثفة والتهديد بوقوع تمرد في اللحظة الأخيرة داخل ثالث أكبر حزب، الحزب الشيوعي اللينيني الماركسي النيبالي الموحد (الحزب الماركسي اللينيني الموحد)، أيد جميع أعضاء البرلمان، باستثناء خمسة برلمانيين، تمديد الجمعية لفترة عام حتى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١١.

كما ألزم الاتفاق المؤلف من ثلاث نقاط الذي مددت الجمعية بموجبه الأحزاب بالمضي قدما بتوافق الآراء والتعاون في المهام المتبقية للوصول بعملية السلام إلى نهايتها المنطقية، وأوضح الاتفاق أن رئيس الوزراء مستعد للاستقالة بدون تأخير لتمهيد الطريق لتشكيل حكومة توافق وطني.

وجنب هذا الاتفاق انهيارا محتملا لعملية السلام، ولكن التمديد الهام جدا للموعد النهائي لاستكمال الدستور لم يمض بالأمور قدما. ومنذ ذلك الحين، لم تجتمع الجمعية التأسيسية إلا لاعتماد الجدول الزمني لصياغة الدستور. واستقال رئيس وزراء نيبال في ٣٠ حزيران/يونيه، ولكنه لا يزال يرأس حكومة انتقالية ريثما ينتخب المجلس التشريعي – البرلمان رئيسا جديدا للوزراء. وفشلت المفاوضات لتشكيل حكومة توافق وطني، وصوّت المجلس التشريعي – البرلمان سبع مرات منذ ٢١ تموز/يوليه لاختيار أحد المرشحَين وهما، رئيس الوزراء السابق الماوي بوشبا كمال داهال المعروف بـ ”براتشاندا“، ورام شاندرا بوديل، زعيم حزب المؤتمر النيبالي البرلماني. وكانت أعلى نتيجة حصل عليها الماويون ٢٥٩ صوتا، وكانوا يحتاجون إلى ٤٢ صوتا للفوز بالأغلبية البسيطة، بينما كانت أعلى نتيجة حصل عليها حزب المؤتمر النيبالي ١٢٤ صوتا. ومن المقرر مبدئيا أن تجرى الجولة الثامنة في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

وأحد الأسباب الرئيسية لهذا المأزق هو القرار الذي اتخذه الحزب الماركسي اللينيني الموحد بأن يظل محايدا في عملية الاقتراع، الأمر الذي يعود جزئيا على الأقل للتوترات داخل الحزب. وقد قدم رئيس الحزب جاهالاناث خانال برنامجا توافقيا يصنف المسائل الرئيسية التي يتعين حلها من أجل عملية السلام. أما الجبهة الماديشية، فقد بقيت على الرغم من الضغوط، محايدة إلى حد كبير أيضا، وأسفر حجب هاتين الكتلتين لحوالي ١٩٠ صوتا عن عدم تمكن أي من المرشَحين من كسب الأغلبية.

وهناك اعتراف واسع النطاق من حيث المبدأ بأن تشكيل حكومة أغلبية تترك أي حزب من الأحزاب الثلاثة الرئيسية في صفوف المعارضة من غير المحتمل أن يفضي إلى تحقيق الوحدة الوطنية اللازمة لتنفيذ أصعب الالتزامات المعلقة لعملية السلام. وتتضمن الأعمال الدستورية التي لم تنته بعد التوصل إلى اتفاق بشأن شكل الحكم والسلطة القضائية وإعادة هيكلة الدولة. وكان من المقرر أن تبدأ لجنة إعادة هيكلة الدولة عملها بحلول نهاية تموز/يوليه كما توخى اتفاق السلام الشامل، ولكنها لم تقم بذلك. وترغب الجبهة الماديشية في أن تعالج اللجنة المعنية التابعة للجمعية التأسيسية مسألة إعادة هيكلة الدولة.

إن اللجنة المكلفة بدراسة وضع توصيات بشأن سبع من الورقات المواضيعية الثماني المتبقية لم تقدم تقريرها في الموعد المقرر. وعلى الرغم من الخطط لعرض المسودة الأولى للدستور الجديد في تشرين الثاني/نوفمبر، هناك شكوك بشأن الالتزام بهذا الجدول الزمني. ولكن احتمال تشكيل حكومة توافق لا يزال أيضا بعيد المنال، إن لم يكن أبعد.

وكما يوضح صراحة الاتفاق المؤلف من ثلاث نقاط المؤرخ في أواخر أيار/مايو، فإن مسائل تقاسم السلطة والانتهاء من صياغة الدستور الجديد وإيجاد حلول بشأن

أفراد الجيش الماوي السابق متشابكة الآن. كما أن جميع المسائل الثلاث تشكل جزءا من البرنامج التوافقي الذي اقترحه الحزب الماركسي – اللينيني الموحد، ولكن هذا الاقتراح لم يلق الكثير من الاهتمام من قادة الأحزاب الأخرى. ويبين الفراغ الحالي في عملية السلام التردد الطويل الأمد في الخوض في هذا النوع من المفاوضات المستمرة والمنظمة التي من شأنها دفع عجلة التقدم. ولم يوضع قط الهيكل المناسب لهذا، ولم يمض وقت طويل بعد وفاة غيريجا براساد كوارالا في آذار/مارس حتى تم التخلي عن الآلية السياسية الرفيعة المستوى التي كانت واعدة فيما مضى.

ولم يفت الأوان بعد على إنشاء آلية مناقشة واضحة ومعول عليها يمكن أيضا للأحزاب التخلص بها بعزم من أي مخاوف من أنها ستتخلى عن مسار الدستور والديمقراطية، وإظهار جدية جديدة نحو حل المسائل العالقة.

إن الالتزامات التي قطعت في اتفاق السلام الشامل والدستور الانتقالي والاتفاقات الإضافية الأخرى شكلت أساس التفاوض على إنهاء الحرب التي امتدت ١٠ سنوات في نيبال، والاستجابة للمجموعات المهمشة تاريخيا في نيبال، بما فيها السكان الماديشيون والسكان الأصليون وسكان الداليت. وتشمل هذه الالتزامات الاندماج في قوات الأمن أو إعادة التأهيل الاجتماعي لأفراد الجيش الماوي، الذين كان من المقرر أن تشرف عليهم لجنة خاصة، وإضفاء الطابع الديمقراطي على جيش نيبال، الذي عرّف بتحديد حجمه المناسب، وبناء هيكله الديمقراطي وإضفاء الطابع الوطني الشامل للجميع، والتدريب المكتسب وفقا لقواعد وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وريثما يتم تنفيذ هذه الالتزامات التطلعية، خضع الجيش النيبالي والجيش الماوي لقيود، عملا بأحكام المادة ٤ من اتفاق السلام الشامل، من أجل

”إجراء انتخابات (الـ) جمعية تأسيسية

بـ (أ) طريقة حرة ونزيهة ولإعادة الهيكلة الديمقراطية للجيش لكي يمضي قدما“.

وتفاوض الطرفان على تفاصيل هذه القيود المتبادلة، التي بموجبها يتم تجميع الجيش الماوي في ٢٨ موقعا في مختلف أنحاء نيبال ويلزم جيش نيبال ثكناته باستثناء عدد من المهام الروتينية. كما تفاوض الطرفان بشأن قيام بعثة الأمم المتحدة في نيبال بتخزين ورصد أسلحة الجيش الماوي وعدد مساو من أسلحة الجيش النيبالي. ولا تزال هذه الأسلحة مُلكا للجيشين المعنيين حيث يحتفظ كل جيش منهما بمفاتيح صناديق تخزين أسلحته، التي تخضع لمراقبة البعثة على مدار الساعة. وتقوم البعثة بأعمال رصد خفيفة للثكنات والمعسكرات والأنشطة التي يضطلع بها الجيش الماوي والجيش النيبالي من خلال كتيبتها المتواضعة الحجم المكونة من مراقبين للأسلحة غير مسلحين، ولا يزال كل جيش من الجيشين يخضع لتسلسله القيادي.

في الأشهر الأخيرة، قالت الحكومة المؤقتة وقطاعات من حزب المؤتمر النيبالي والحزب الماركسي – اللينيني الموحد والجيش النيبالي إنه لا ينبغي أن يظل جيش نيبال تحت مراقبة البعثة، مستشهدين بأحكام اتفاق السلام الشامل الذي بموجبه ”يزول مفهوم الجانبين“ عند إنشاء البرلمان – المجلس التشريعي الانتقالي – وهو تطور حدث في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

ولا نعرف فيما إذا كان لا يزال هناك جانبان أم لا، لكن من الواضح أنه لا يزال هناك جيشان. وكان من المفروض أن تكون القيود على الجيشين انتقالية، وكما يعلم أعضاء المجلس، فقد عارض الأمين العام مرارا وتكرارا إبقاء الجيشين في أماكن تجميعهما لفترات بدون التوصل إلى حل في الأجل الطويل، ودعا إلى معالجة القرارات في وقت مبكر

في سياق إصلاح قطاع الأمن في الأجل الطويل. و لم تحدث التغيرات المتوقعة للجيشين كما نص اتفاق السلام الشامل.

ومما يبعث على القلق أن جيش نيبال يسعى الآن للانسحاب من جانب واحد وتغيير نطاق الاتفاق بشأن رصد إدارة الأسلحة والجيشين. ويتضمن اتفاق رصد الأسلحة أحكاما تمكِّن الطرفين من استعراضه أو تعديله. و لم تسع الحكومة والجيش إلى استخدام هذه الطريقة. وإن أي قرار من جانب واحد في هذا الصدد قد يسفر عنه إلغاء المعاهدة.

وهذه التطورات لها تأثير مباشر وفوري على عمل بعثة الأمم المتحدة في نيبال. إن رصد الأسلحة والجيوش ورئاسة اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد يردان في اتفاق رصد الأسلحة ذاته. وتقوم البعثة بالرصد حصرا بناء على دعوة الأطراف، وبموافقتها. وفي حالة عدم وجود اتفاق بين الأطراف، لن تستطيع البعثة مواصلة رصد جانب بناء على طلب الآخر؛ وليس لها سلطة إدخال تغييرات أساسية على نظام الرصد.

وكانت ضغوط الحكومة من أجل إنهاء الرصد الدولي للجيش النيبالي مصحوبة بسيل من الانتقادات الموجهة للبعثة. وأكدت وثيقة داخلية للجيش النيبالي، معنونة ”الأساس لخروج بعثة الأمم المتحدة في نيبال“، وتسربت إلى الصحافة، أن البعثة تنحاز إلى الماويين، وهي ليست محايدة وتعوق أداء الجيش النيبالي والحكومة النيبالية لواجبهما الوطني. وكان رئيس هيئة أركان الجيش واضحا وصريحا في مساعي حشد تأييد القيادة السياسية والممثلين الدبلوماسيين من أجل مغادرة البعثة. غير أنه يبدو أن هذا الدور الناشط للجيش بشأن مسائل واقعة في نطاق المجال السياسي يشجعه بعض كبار الزعماء السياسيين، مع اتهام وزير الدفاع البعثة علنا بأنها لسان حال الماويين. واحتجت البعثة على تشكيك الجيش في نزاهة الأمم المتحدة. و لم تنبذ الحكومة المؤقتة بعد تصرفات أو تعليقات جيشها ووزرائها.

وعلى النحو الذي أبلغ به المجلس في الماضي، واصل الجيش النيبالي منذ عام ٢٠٠٧ تجنيد الأفراد في تحد لاتفاق رصد الأسلحة وفي تجاوز للجنة المشتركة لتنسيق الرصد. وعرضت تقارير قيام الجيش النيبالي والجيش الماوي بالتجنيد على اللجنة المشتركة للمناقشة والاستعراض، على النحو المناسب. ويرفض الجيش النيبالي الآن قبول أي مناقشة في المستقبل لقيامه بالتجنيد في إطار اللجنة المشتركة، وقال إنه لن يشارك في اجتماعات اللجنة المشتركة إذا كانت هذه المسألة مدرجة في جدول الأعمال. إن السعي لتقييد النقاش في المحفل المعني – اللجنة المشتركة – يقوض نظام رصد الأسلحة المتفق عليه.

وفي أيار/مايو، سعى الجيش النيبالي إلى توسيع عمل اللجنة المشتركة ليشمل أنشطة رابطة الشباب الشيوعي الماوي، بتوجيه أربع رسائل احتجاج في ذلك الصدد. و لم تستعرض اللجنة المشتركة مطلقا إجراءات كيانات أو بالنيابة عنها بخلاف الجيش النيبالي أو الجيش الماوي. وبعد ذلك بقليل، تسربت محاضر جلسات سرية للجنة المشتركة إلى الصحافة، وكذلك أسماء كل الماويين المسجلين وجرى التحقق منهم في مواقع المعسكرات في عام ٢٠٠٧ وعددهم ١٩ ٦٠٢.

اسمحوا لي أن اشدد على أن الأخطار الحقيقية في الوقت الحالي لا تتعلق بالبعثة قدر تعلقها بهوة عدم الثقة بين الأحزاب التي أصابت العملية السياسية بالشلل. وإلى جانب هذا، كان التشويه الكبير لنظام رصد الأسلحة الناجح نسبيا في نيبال والادعاءات التي لا أساس لها بتحيز البعثة. ويشمل هذا أمرين أعيد ذكرهما على الدوام باعتبارهما دليلا على إخفاقات نظام رصد البعثة، وأود أن أضع الأمور في نصابها

بشأنهما. الأول هو الادعاء بأن البعثة لم تمنع تعذيب وقتل رجل الأعمال رام هاري شريسثا، في أيار/مايو ٢٠٠٨، على يد أفراد الجيش الماوي في معسكر شاكتيخور أو تتصدى لهما. والآخر، هو ادعاء بأن البعثة تدخلت لمنع إقامة العدالة في آب/أغسطس ٢٠٠٩، عندما عُثر على ١٩ فردا من أفراد الجيش الماوي في كابيلافاستو وبحوزتهم تسعة أسلحة دفاعية مسجلة على أنها خاصة بالأمم المتحدة.

وتشكل هاتان الحادثتان انتهاكا خطيرا لاتفاق رصد الأسلحة. وكما تشهد السجلات، أدانت البعثة كلتا الحادثتين على الفور، وأصدرت بيانين صحفيين أكدت فيهما على شواغل البعثة كما نقلت هاتين الرسالتين بشكل غير رسمي. وعُرضت المسألتان على اللجنة المشتركة، إلى جانب ما توصلت إليه البعثة، واعتبرا بالإجماع أنهما انتهاكان. ودعت البعثة مرارا إلى تقديم المتورطين في إصدار الأمر بخطف وقتل رام هاري شريسثا وتقديمهم إلى العدالة. وفي كابيلفاستو، توجهت البعثة على الفور إلى الموقع للتعرف على الأسلحة. وبعد مشاركة مسؤولين حكوميين كبار، تمت تسوية الأمر سلميا، واتخذت الخطوات المتفق عليها، بما في ذلك إعادة الأسلحة إلى المعسكر.

إن البعثة لا تسيطر على تحركات الجيش الماوي أو الجيش النيبالي ولا تفرضها. وكما أبلغ المجلس، ضغطت البعثة على الجيشين، منذ العام الماضي، من أجل مزيد من التعاون في رصد حجم القوات. ودفعت الشكوك بأن الماويين يتجاوزن نسبة الغياب المتفق عليها في مواقع المعسكرات وقدرها ١٢ في المائة، الحكومة إلى وقف المدفوعات إليهم في وقت سابق هذا العام. وبعد مناقشات بين وزارة السلام والحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي، استؤنفت المدفوعات وأعرب الوزير عن ارتياحه. إلا أن البعثة، واصلت إثارة الشواغل في ذلك الصدد واتفقت مؤخرا مع الحزب الشيوعي الموحد – الماوي على أن مراقبي الأسلحة سيجرون حصرا جديدا للأفراد في المعسكرات في المستقبل القريب.

وتهدف البعثة إلى استكمال دعمنا لعملية السلام بفعالية وإنهاء وجودنا بأقل قدر من التعطيل لتلك العملية. ومنذ آذار/مارس، تستكشف البعثة بنشاط أفضل السبل لعمل ذلك بإجراء مشاورات مكثفة مع كبار زعماء الأحزاب الرئيسية الثلاثة. وكما أفاد الأمين العام مرتين حتى الآن، أكدت الأحزاب لنا دائما أن تسليم مسؤوليات الرصد سيكون سابقا لأوانه وأنه لا توجد آلية لتولي هذه المسؤولية. وفي ظل مناخ الاستقطاب الحالي، يمكن لأي آلية رصد وطنية أن تتوقع تعرض مصداقيتها للتحدي بشكل أشد من تعرّض مصداقية البعثة.

وفي ظل عدم وجود بدائل رصد موثوقة، واصلت البعثة تشجيع الأحزاب على التركيز على التوصل إلى اتفاق بشأن الإدماج وإعادة التأهيل والالتزامات ذات الصلة حتى تنتهي الحاجة إلى رصد الجيشين. وفي هذه الأثناء، واصلت البعثة أيضا الضغط من أجل تحسين فعالية دورها في مجال الرصد. وقدم الكونغرس النيبالي الحزب الماركسي اللينيني الموحد والحزب الشيوعي النيبالي الموحد – الماوي جميعا اقتراحات بشأن الإدماج وإعادة التأهيل، واتفقوا على أن هناك ثلاثة خيارات مفتوحة أمام أفراد الجيش الماوي وهي: إنهاء الخدمة الطوعي والإدماج في قوات الأمن وإعادة التأهيل. وتوضيح الأحزاب للاقتراحات أمر مفيد، لكنها لا تزال مختلفة بشأن الأعداد التي سيتم إدماجها وطرائق الإدماج. وشأنها شأن اتفاقات كثيرة سابقة، تتوقف هذه أيضا بشدة على توفر حد أدنى من الثقة، وتوافق في الآراء وحسن النية كسبيل للمضي قدما. لكن اللجنة الخاصة اجتمعت في ٥ أيلول/سبتمبر، بمشاركة الماويين، لأول مرة منذ عدة أشهر.

وحدد نظراؤنا تقديم الدعم للجنة الخاصة، بما في ذلك فيما يتعلق بتخطيط الإدماج وإعادة التأهيل وتنفيذهما، بوصفه مجالا يمكن أن تساعد فيه البعثة كثيرا. واتساقا أيضا مع دعوات المجلس من أجل وضع جدول زمني بشأن هذه المسألة، شاطرنا ورقة غير رسمية في هذا الشأن مع ممثلي الأحزاب كوسيلة لتشجيع التفكير التطلعي. وكما يلاحظ تقرير الأمين العام، حدد هذا جدولا زمنيا افتراضيا والعناصر الفنية المتفق عليها بشكل عام فيما بين الأطراف وفي اللجنة الفنية. واستنادا أساسا إلى مشورة الخبراء النيباليين والخبرة المكتسبة من تسريح أفراد الجيش الماوي المستبعدين في وقت سابق هذا العام، اقترح التقرير تعزيز مؤسسات التنفيذ الحكومية، وبخاصة إنشاء أمانة تابعة للجنة الخاصة؛ وإجراء مشاورات داخل المعسكرات وإحاطات إعلامية وتسجيل واختيارات بمعرفة الأفراد؛ والتقسيم إلى مجموعات؛ ووضع الخطة التفصيلية للإدماج بعد الاتفاق السياسي على قواعد الانضمام والمواءمة بين الرتب والإفادات النهائية بشأن الاختيارات. وسيلي ذلك التسريح في ناهية الأسبوع ٣٩. كان هذا مسعى غير إلزامي لحفز التفكير والتخطيط الفني. غير أن، رئيس الوزراء، أعلن أن البعثة تجاوزت ولايتها. وواصلت البعثة الضغط من أجل إجراءات مؤقتة، بما في ذلك التواجد في المعسكرات وإجراء دراسة استقصائية لسوق العمل.

إن التحدي المباشر الأخير لاتفاق رصد الأسلحة ينحرف بعملية السلام في اتجاه خاطئ تماما. والأخطار التي تتهدد عملية السلام والحكم الديمقراطي في نيبال أخطار حقيقية. وتشمل الأخطار نشوب معركة غير محسومة على الزعامة، من شأنها إبقاء قرارات مهمة معلقة، ويبدو، في هذه المرحلة، من غير المرجح أن تتمخض عن قيام حكومة توافقية من شأنها أن تشكل أساسا أقوى للانتهاء من عملية السلام. إنها تشمل خطر انتهاء صلاحية الجمعية التأسيسية، حتى بعد تمديدها ١٢ شهرا، بدون وضع مسودة دستور جديد. كما تشمل مناخا من الأمن المتدهور في البلد. وفي أواخر تموز/يوليه، قررت الحكومة منح حماية خاصة لأمناء لجان تنمية القرى في جميع أنحاء البلد، بعد أن قدم أكثر من ١ ٢٠٠ أمين في ٣١ مقاطعة استقالة جماعية، محتجين على انعدام الأمن. وتشمل الأخطار تهديدات لاستقلال الصحافة مع قتل عاملين في وسائل الإعلام في وقت سابق هذا العام عقب تهديدات بالقتل لكبار المحررين وفرض قيود أخرى شديدة على عملياتهم، وعملهم الصحفي. وهي تشمل إنهاء عمليات رصد السلاح والجيوش الذي تم الطعن فيه، مع ما لذلك من تداعيات لا يمكن التنبؤ بها.

إن الخطر الأكبر قد يتمثل في أن تبدو عملية السلام والعمليات البرلمانية فاقدة للمصداقية، مما يرسل إشارة محبطة إلى المجموعات القائمة والناشئة حول جدوى الأخذ بالمسار الديمقراطي من أجل إحداث التغيير. ولن تنجح بعثة الأمم المتحدة في نيبال في مهامها إلا إذا أحرز تقدم سياسي عام في نيبال، لأن الدور الذي تضطلع به دور داعم. إن تحميل الأمم المتحدة اللوم على فشل الأطراف في تحقيق التقدم السياسي ليس بالظاهرة الجديدة، لكنه زاد تدريجياً وصار أكثر حدة. إن اتخاذ القرارات السياسية الصعبة المطلوبة للمضي قدما بالعملية السلمية في نيبال أمر يتجاوز نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال وقدرتها، وهو أمر يقع، بشكل راسخ، على عاتق القادة السياسيين في نيبال.

وكما أشار إلى ذلك تقرير الأمين العام، فإن هناك أشياء لا بد أن تتغير إذا ما أريد لعملية السلام أن تتكلل بالنجاح. وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في نيبال، من المقترح مناقشة ولايتها أولاً مع حكومة جديدة، مشكلة على النحو الواجب في إطار وفاء الأطراف بالتزاماتها والإنهاء التدريجي للبعثة. وبعد ذلك سيقدم الأمين العام تقريراً إلى المجلس؛ وفي حال لم يكن هناك وضوح أو توافق في الآراء

بهذا الشأن، فسوف يقترح التدابير البديلة، بما في ذلك الإنهاء المحتمل لولاية البعثة.

وأود مرة أخرى أن أوضح أن رغبة الأمين العام هي أن يرى البعثة وهي تنجز مهامها وتنسحب بطريقة لا تعوق عملية السلام، وتحافظ على الدعم الدولي المتواصل لعمليات توطيد السلام. ولا رغبة للأمم المتحدة، بل لا مصلحة لها في إطالة أمد البعثة ولو ليوم واحد أكثر مما هو ضروري.

لم تفشل عملية السلام في نيبال، بالرغم من أنها سارت بشكل أكثر بطئاً وأقل انتظاماً مما توقعته الأطراف أو المجلس. فالجداول الزمنية المبدئية الطموحة لم يتسن المحافظة عليها بتاتاً، والراجح أن هذا سيكون مجهوداً طويل الأمد. فعلى مدى أكثر من عام، لا تزال العملية تراوح مكانها، وقد ارتفع معدل انعدام الثقة. ويمكن إعادة العملية إلى طريقها الصحيح إذا كانت القيادة السياسية مستعدة لإعادة تقييم الأولويات، ووضع هذه العملية في طليعة ومركز نشاطها السياسي، بحيث يشكل ذلك اعترافاً منها بأنه لا يمكن المضي بها قدما سوى من خلال التفاوض المستمر والمتواصل. وفي وقت عز فيه الاعتدال السياسي، فإن ثمة عملاً كبيراً يتعين على الأطراف القيام به لإثبات صدق نيتها في جعل عملية السلام في نيبال دائمة ولا يمكن النكوص عنها.

**الرئيس**، (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة لاندغرين على إحاطتها الإعلامية وأعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

**السيد أشاريا** (نيبال): أتوجه إليكم بالتهنئة، السفير أباكان، على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر. وأود أن أعرب عن خالص الشكر على إتاحتكم لي هذه الفرصة لمخاطبة المجلس.

كما أود أن أشكر أيضا السيدة كارين لاندغرين، ممثلة الأمين العام، على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها، على الرغم من أن لدينا آراء متباينة حول مختلف المسائل التي عرضتها، بما في ذلك دور الجيش الوطني. ونحن لا نقبل التعليقات الانتقادية الجارفة الموجهة إلى الجيش الوطني واعتبار أنه يحاول إحباط العملية. فهذه التعليقات غير صحيحة؛ وكما قالت السيدة لاندغيرن نفسها إن تلك التعليقات اعتمدت على ”أوراق غير رسمية“ محرفة.

وكما يدرك المجلس، فإن نيبال قد اجتازت الكثير من المعالم في من عملية السلام لديها وهي تمضي قدماً نحو تحقيق السلام المستدام، والاستقرار، والتنمية، منذ التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. إن الإعلان عن الدستور المؤقت على أساس توافق الآراء، ونجاح انتخابات الجمعية التأسيسية، وإعلان نيبال جمهورية ديمقراطية اتحادية تعتبر بحق من الخطوات التاريخية التي تسنّت بفضل التفهم الواعي وسط الأحزاب السياسية والدعم الواسع بين الجمهور العام.

صحيح أن انتقالنا من الصراع إلى السلام الدائم كان شاقاً، كما هو الحال في كل مكان، لكن صحيح أيضاً أننا نقوم بتحويل نظامنا السياسي قاطبة من النظام الأحادي إلى النظام الاتحادي، ومن النظام الملكي إلى النظام الجمهوري، كما نقوم بجعل هيكل الحوكمة وآلياتها لدينا أكثر ديمقراطية، واستيعاباً، ومساءلة. وسوف يكون لهذه التحولات آثار بعيدة المدى، وهي لهذا السبب، ليست، بأي شكل من الأشكال، من المهام الواضحة والصريحة. على العكس، تحتاج العمليات إلى التفاوض الدؤوب، وإلى تدابير بناء الثقة، والوعي العام من أجل تعزيز النظام الجديد، وتقاسم السلطة بين جميع أصحاب المصلحة. نحن نتطلع جميعاً إلى نجاح عملية السلام في أقرب وقت ممكن، حتى نتمكن من تحقيق المزيد من السلام، والاستقرار، والتقدم الاقتصادي السريع في

البلد. ويتطلع الشعب النيبالي بشغف إلى إنجاز الانتقال إلى بلد ينمو نمواً طبيعياً في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا المنعطف، وبينما يقع على عاتق الجمعية التأسيسية، الممدد لها، مهمة وضع دستور جديد في الوقت المحدد، فإنها منخرطة أيضاً في عملية تشكيل حكومة جديدة – وهي ممارسة ديمقراطية يتعين عليها الوفاء بها بوصفها أيضاً البرلمان التشريعي. ونحن ندرك ضرورة ألا يؤثر المأزق الحالي على عملية صياغة الدستور أو يؤخرها. ولذلك نحن جميعاً نبذل الجهود لإنجاز عملية تشكيل الحكومة من داخل الجمعية التأسيسية في أقرب وقت ممكن. ونحن نأمل أن تتمكن من جمع الأحزاب السياسية في نهاية المطاف لإجراء المزيد من المفاوضات على نحو يؤدي إلى تشكيل الحكومة الجديدة قريباً. ومن شأن ذلك أن يسمح للحكومة والأحزاب السياسية بتركيز جهودها على توطيد عملية السلام من خلال الاضطلاع بالمهام المتبقية المرتبطة بها، بما في ذلك إدماج المحاربين وإعادة تأهيلهم وصياغة الدستور الجديد.

وتعرب حكومة نيبال وشعبها عن امتنانهما للأمم المتحدة على الدعم المستمر الذي قدمته منذ بداية عملية السلام لدينا وقد شهدت بعثة الأمم المتحدة في نيبال العديد من مراحل الأحداث السياسية وعملية السلام، في بلدنا، وشاركت فيها، عبر التجديدات المتتالية لولايتها.

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي – مون، لاهتمامه الشخصي بنجاح عملية السلام في نيبال. ولقد أحطنا علماً بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في نيبال الوارد في الوثيقة S/2010/453. ويشرفني أن أوضح آراء حكومة نيبال في بعض أوجه التقرير، كما يلي.

كان بودنا أن نرى التقرير أكثر توازناً، ودقة، وأن يجسد التقييم الصحيح للحالة في الميدان برمتها. فمن المهم أن تكون لدينا نظرة شاملة للحالة تقوم على التقييمات الصحيحة.

وما انفكت حكومة نيبال تعمل بجد منذ الأيام الأولى لعملية السلام بغية المضي بها قدما، وبالتالي، تجاوز المرحلة الانتقالية إلى المرحلة العادية لإنشاء الدولة في أقرب وقت ممكن. كما دعت جميع الأطراف المعنية إلى التعاون وأعربت عن التزامها الثابت بالمرونة لدى تعزيز عملية السلام وتسريع وتيرة عملية وضع الدستور في الجمعية التأسيسية. وكان الإقرار بتلك الجهود على النحو المناسب في التقرير سيساعد على تقديم نظرة متوازنة عن الحالة.

وكان يُفضّل لو جسد التقرير في الفقرتين ٢ و ٤، وفي مختلف الأماكن الأخرى، الحقائق في الميدان. فبإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية وتشكيل اللجنة الخاصة، لم يعد مفهوم الجيشين قائما. وبالتالي، ينبغي الإشارة إلى المقاتلين الماويين بهذه الصفة على نحو مستمر في جميع أجزاء التقرير. ولا يمكن المعادلة بين الجيش الوطني والمقاتلين.

وفي الفقرتين ٦ و ٢٩، يشير التقرير إلى الورقة غير الرسمية التي عممتها بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وقد أوجدت الورقة غير الرسمية قدرا كبيرا من الغموض في نيبال، لأنها اقترحت خطة عمل تتجاوز بكثير الجدول الزمني المحدد لصياغة الدستور، وتسببت في تعقيدات سياسية غير ضرورية. وخلال اجتماع رسمي عُقِد بدعوة من رئيس الوزراء بُعَيد ذلك، تبرأت الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية التأسيسية تماما من الورقة غير الرسمية.

إن الفقرة ٩ من التقرير لا تشير سوى إلى خطة العمل لمدة ١٦ أسبوعا التي قدمها رئيس الوزراء. والواقع أن رئيس الوزراء واللجنة الخاصة أعدا خطة عمل لمدة ١٦ أسبوعا في البداية، ومع تطور الحالة، أُعِدَّت أيضا خطة لمدة ٦٠ يوما لمعالجة مسألة الإدماج وإعادة التأهيل. ويدل

ذلك الأمر على الالتزام الثابت للحكومة بتسريع وتيرة إنجاز مهمة إدماج المقاتلين وإعادة تأهيلهم، وهو ما كان ينبغي أن يجسده التقرير أيضا.

والفقرة ٣١ من التقرير لا تناقش التزام الحكومة وعملها صوب إرساء الديمقراطية في الجيش النيبالي. وهي لا تذكر اللجنة الوزارية التي يترأسها وزير الدفاع، والتي أعدت فعلا خطة عمل مفصلة بشأن إرساء الديمقراطية في الجيش النيبالي. وقد قدمت خطة العمل إلى الحكومة وهي تنظر فيها بصورة فعالة.

وتعترض حكومة نيبال على ما ورد في الفقرة ٣٤ من التقرير من تشكيك في أداء الحكومة لعملها بصورة عادية وبكامل سلطتها وفقا لدستور نيبال. وتتفهم الحكومة تماما أن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة تحترم السيادة الوطنية لكل دولة قومية ونظامها السياسي وفقا لدستورها.

وفي الختام، تؤكد حكومة نيبال مجددا عن التزامها الحازم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتتطلع إلى الإسهام، كما فعلت ذلك على الدوام، في تنفيذ ولاية المنظمة لصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وحقوق الإنسان الأساسية. وسنفعل ذلك مع استمرار تفهم ودعم المجتمع الدولي لتكليل عملية السلام في البلد بنتيجة إيجابية وذات مغزى في وقت مبكر بما فيه مصلحة الوطن وشعبه.

ولهذه الأسباب، فقد قدمت للتو طلبا من حكومة نيبال – من رئيس وزراء – من خلال رسالة موجهة إلى الأمين العام لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، مع التركيز المناسب على النحو المبين في الرسالة. وتبيّن الرسالة بالتفصيل التقدم الذي أحرز أو عدم إحراز التقدم والتحديات التي نواجهها، وكذلك الأسباب الكامنة وراء طلب تمديد ولاية البعثة مع التركيز المناسب.

ونقدر أيما تقدير الدعم والتعاون المستمرين من مجلس الأمن في عمليتنا للسلام. ونحن نشعر بالتميز لاستمرار دعم وحسن نية المجتمع الدولي. ونحن واثقون من أننا سننجح، بدعم وتعاون المجلس، في المضي بعمليتنا للسلام إلى نهايتها المنطقية.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل نيبال على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.